

الابتزاز السياسي سلاح النهضة لفرض توازنات برلمانية

مناورات الحركة الإسلامية تدفع بالبلاد نحو معركة سياسية ساخنة



جلسة تركيبة حكومة المشيشي أخرجت كل الحسابات للعلن

وعلى وقع هذه التطورات، ترسم مختلف الأوساط السياسية والبرلمانية في البلاد صورة غير مريحة لهذا الوضع الذي يبقى متارجحاً ويحتاج إلى الحسم، في علاقة بإعادة رسم المواقف بما يتناسب مع المشهد السياسي بتلوناته المختلفة، لاسيما في هذا الوقت الذي تبدو فيه الوقائع تندفع في مسار مغاير للاستقرار السياسي.

وترى أن البلاد باتت على مشارف معركة سياسية لافتة، بدأت ملامحها تتراكم بارتفاع في حدة التصريحات الدالة على رفض هذا الواقع، بما يعكسه من مناورات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من حالة الفلق التي تنتاب الجميع.

وكتب في تدوينة له "الأز تجري صفقات شراء نواب من تحيا تونس وكتلة الإصلاح للتحاق بتحالف حركة النهضة وقلب تونس بما سيسمح بتمرير أعضاء المحكمة الدستورية، وذلك بهدف الإطاحة بالرئيس قيس سعيد والاستيلاء على الحكم".

وسعت في وقت سابق بعض المنصات الإعلامية المحسوبة على هذا التحالف إلى إشاعة أن ثمانية من نواب كتلة الإصلاح قد انشقوا عن الكتلة، وانضموا إلى هذا التحالف، وهو أمر نفاه بشدة حافظ الزواري، النائب عن كتلة الإصلاح الذي أكد أن كتلته متماسكة.

في مجملها إلى أن هذا التبدل في خارطة التحالفات لن يكون مجرد تغيير في المنحى السياسي، بل يتجاوز ذلك إلى الإقرار المسبق بوجود مساع أخرى لتوسيع هذا التحالف بقياسات تمكن حركة النهضة من فرض تصوراتها ومقارباتها.

وفي سياق هذه التسريبات التي ترافقت مع اقتراب التسخين في المواقف من حده الأقصى، حذر النائب حسونة الناصفي، الذي يرأس كتلة الإصلاح الوطني من مخطط تسعى حركة النهضة وحزب قلب تونس إلى تنفيذه وسط أجواء غير مريحة تتداخل فيها عوامل حزبية متعددة.

رئيسا للبرلمان، وإن حكومة هشام المشيشي "لن يكون بمقدورها تمرير أي قرار دون موافقة النهضة".

وتتفرع عن أهداف هذا التحالف الذي رحب به الهاروني لتشمل أخرى تمس بحزب قلب تونس، لعل أبرزها حصول حركة النهضة مع الرئيس قيس سعيد، لجهة محاصرته وإبعاد تأثيره عن حكومة المشيشي، إلى جانب محاولة محاصرة الحزب الدستوري الحر برئاسة عبير موسى الذي بدأ يفرض إيقاعه على المشهد السياسي العام في البلاد، وصولاً إلى إضعاف بقية الأحزاب والكتل البرلمانية.

ويتضح ذلك من خلال التسريبات التي تتالت بشكل سريع، والتي تشير

تكتف حركة النهضة الإسلامية من جهودها بغية خلق مشهد سياسي تونسي جديد بتأسيس تحالفات حزبية، في خطوة لضرب التوازنات البرلمانية القائمة، وتكوين جبهة سياسية جديدة مع قلب تونس وأئتلاف الكرامة، قادرة على فرض مواقفها في البرلمان، ما ينذر بمعركة ساخنة بين رؤوس السلطة في البلاد.

الجمعي قاسمي

قلب تونس، الذي تحول إلى تحالف برلماني انضم إليه ائتلاف الكرامة وكتلة المستقبل النيابية.

وكان لافتاً أن هذا التحالف البرلماني الذي أمن حصول حكومة المشيشي على ثقة البرلمان، سرعان ما تحول إلى تحالف سياسي، بإعلان ائتلاف الكرامة عن تحالفه مع حزب قلب تونس، وذلك في خطوة أثارت الكثير من التساؤلات، ومازالت تحتاج إلى الكثير من الشرح والتفسير لدوافعها.

وبرز النائب سيف الدين مخلوف الناطق باسم ائتلاف الكرامة، هذا التحالف مع حزب قلب تونس بان قال في تدوينة له، إن حزب قلب تونس "مد يده لائتلاف الكرامة منذ اليوم الأول، على عكس بقية الأحزاب، وخاصة التيار الديمقراطي، وحركة الشعب اللذان تفننا في وصف ائتلافه بابشع النعوت"، على حد قوله.

لكن هذا التبرير الذي بدأ مهزوزاً، لم يُقنع الأوساط السياسية التي لم تتردد في الإشارة إلى أن خطوة ائتلاف الكرامة تضمّ بعدها الأذن عن رغبة حركة النهضة التي يُنظر إليها على أنها بمثابة "أم لائتلاف الكرامة"، في إعادة خلط أوراق التوازنات الحزبية وتوظيفها لأهدافها.

وتهدف حركة النهضة من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف، لعل أبرزها توفير حزام برلماني واسع من شأنه تحسين رئيسها راشد الغنوشي، بما يحول دون تكرار سحب الثقة منه كرئيس للبرلمان، ثم توفير إمكانية ابتزاز رئيس الحكومة هشام المشيشي بأدوات برلمانية.

وعبر عن هذا الهدف بوضوح عبدالكريم الهاروني، رئيس مجلس شورى حركة النهضة عندما قال في تصريحات إذاعية سابقة، إن حركة النهضة "لن تقبل سياسة لسي الأذراع في المستقبل" في علاقة ببقاء الغنوشي

تونس - لم تحجب العملية الإرهابية التي شهدتها مدينة سوسة التونسية، وما لفته من أعباء جديدة على حكومة هشام المشيشي، التطورات الحزبية المتسارعة، التي تعددت فيها الرهانات في علاقة بترتيب أولويات المسار الحكومي وفق حسابات ومعادلات توزعت على طول المساحة المستجدة في تلك التطورات.

وتشي هذه التطورات التي يعكسها حراك حزبي جانبي بعيداً عن الأضواء، بتبدلات عاصفة في التحالفات فرضتها توازنات سياسية لم تكن بالحسابان بآتت تهيئ لمتاح يتسم بتصعيد في المناورات التي دأبت عليها حركة النهضة الإسلامية في مسعى للإبقاء على المشيشي ضعيفاً ورهينة لديها.

ويأخذ التعاطي مع هذه المناورات شكلاً مختلفاً عما سبقها، باعتبار ما تحمله من دلالات ورسائل سياسية في اتجاهين، الأول ناتج عن علاقة حركة النهضة مع الرئيس قيس سعيد، والثاني يرتبط مباشرة بحكومة المشيشي التي رغم حصولها على ثقة البرلمان، مازالت بحاجة لدعم نيابي لاستمرار وجودها.

حسونة الناصفي

النهضة تسعى مع قلب تونس لضرب التوازنات البرلمانية



وبدأت مظاهر تلك التبدلات في البروز عبر الكثير من المُعطيات التي تكشف عن رهانات تشابكت فيها الحسابات السياسية بالمصالح الحزبية المُتضاربة، عكسها التوافق "الغريب" بين حركة النهضة وحزب

المغرب يسعى لمحاورة الهجرة السرية على حدوده

وأكد مصدر من وزارة الداخلية على تمكن المغرب خلال سنة 2019 من إحباط 73 ألفاً و973 محاولة هجرة، وتفكيك 208 شبكات للهجرة.

ويقول المسؤولون الإسبان إن التعاون بين مدريد والرباط خفض عدد المهاجرين غير النظاميين، الذين وصلوا السواحل الإسبانية بنسبة 45 في المئة، إلا أن الظاهرة لا تزال مستمرة.

وزارة الداخلية المغربية أحبطت العام الماضي قرابة 74 ألف محاولة هجرة، وفككت 208 شبكات تهريب البشر

وأطلق المغرب المرحلتين الأولى والثانية من عملية تسوية الوضعية الإدارية للأجانب عامي 2014 و2016، وتمت تسوية وضعية ما يزيد عن 50 ألف أجنبي، كما استفاد المغرب من تمويل بلغ 140 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، بدعم من إسبانيا، إضافة إلى استفادته من مجموعة من التمويلات لمحاربة الهجرة غير النظامية.

وأكد مارتيجين بلوم، مدير حوارات الهجرة والتعاون في الاتحاد الأوروبي، أنه لا بد من دراسة العمل المغربي، رغم أنه نجاح أممي بالأساس، لكن فيه جوانب لا بد من تسليط الضوء عليها، لأن ما يحدث من استبدال منصة انطلاق المهاجرين من المغرب إلى ليبيا وتونس، يواكب ترتيبات أخرى.

وتراجعت محاولات الهجرة نحو أوروبا بشكل شبه كامل في ذروة تفشي كورونا بين مارس ويونيو الماضيين.

محمد ماموني العلوي

الرباط - وصل 35 شخصاً من أصل مغربي الثلاثة إلى شاطئ لا فيكتوريا، في قاسد بجنوب إسبانيا، على متن قاربين خشبيين، وتم نقل هؤلاء المغاربة الذين كان أغلبهم يرتدي الكمامة، إلى مركز المهاجرين الأجانب.

وحسب مصادر صحافية محلية، قالت الشرطة المحلية إنها تلقت مكالمة تبلغها بوجود تسعة أشخاص ينزلون من قارب على شاطئ لا فيكتوريا، في قاسد، قبل وصول قارب آخر على متنه 26 مهاجراً.

وشهدت شواطئ بعض مدن الشمال المغربي عودة لظاهرة الهجرة السرية نحو جنوب إسبانيا، بعد توقفها بسبب جائحة كورونا، وقد استنفرت السلطات لأجل إحباط محاولات شباب من المغرب والقادمين من جنوب الصحراء، في إطار سياسة تفكيك شبكات تهريب المهاجرين التي اعتمدها المغرب باعتباره قريباً من أوروبا جغرافياً، وذلك في إطار مسؤولية الرباط في مجال التدبير التضامني للهجرة.

وأحبطت السلطات الأمنية محاولات للهجرة السرية، انطلاقاً من شواطئ المضيق - الفيندي، نهاية الأسبوع الماضي، حيث تم تضييق الخناق على المغامرة باستعمال زوارق مطاطية صغيرة، فضلاً عن تكثيف الدوريات الأمنية، والمراقبة الصارمة على طول الساحل الشمالي، لرصد أي تحركات مشبوهة.

وقال حقوقيون إن على الحكومة العمل على تنزيل إجراءات تنموية واستثمارية لتشغيل اليد العاملة لتجاوز أزمة القطاعات غير المهيكلة لأجل التخفيف من آثار البطالة وتقليص نسبة المرشحين للهجرة السرية.

تواصل الحوار بين الفرقاء الليبيين لا يبدد المخاوف من عودة التصعيد

وتتباين آراء الفرقاء في ليبيا بشأن حل الأزمة المستمرة في بلادهم والليات التي تفضي إلى تحقيقه، لكنهم يشددون على أن مخرجات الحوار السياسي الجاري في المغرب قد تكون نقطة انطلاقاً بشأن مباحثات متقدمة حول العملية السياسية.

وأكد عبدالله بلحج، المتحدث باسم مجلس النواب، مساء الإثنين، أن البرلمان لم يُصادق على اتفاق الصخيرات السياسية، الذي وقع في المغرب في عام 2015، إضافة إلى أنه لم يتم تضمينه بالإعلان الدستوري، فضلاً عن أنه لم يطرح للتصويت عليه.

وقال بلحج في تصريحات صحافية إن الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين سيكون في جنيف، معتبراً أن اللقاء الذي يجري في المغرب بين وفدي مجلسي النواب ومجلس الدولة الاستشاري، هو مجرد اجتماع تمهيدي للحوار السياسي.

ولفت إلى أنه إذا توصل اجتماع المغرب لتفاهات حول توزيع المناصب

للتسوية السياسية فإن هناك تجارب سابقة فشلت ما يجعل مستقبل الحل السياسي يكتنفه الغموض.

ومنذ 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات، الذي ركز الأجسام السياسية الحالية في ليبيا، تعددت المبادرات من أجل حلحلة الأزمة التي طال أمدها ما جعل مراقبون يحذرون من أن يكون مصير المحادثات الجارية في مدينة بوزنيقة المغربية كمصير سلفها، لاسيما في ظل غياب ضمانات من الأطراف المتدخلة في الأزمة لتنفيذ مخرجات هذا الحوار.

وفي هذا الإطار، قال النائب علي النكبالي "إن هناك الكثير من العوائق في هذا الحوار السياسي تبدأ بالوفدين المشاركين من المجلس الأعلى للدولة وكذلك من البرلمان الليبي، الذين لا يمكن أي قوة على الأرض يستندان إليها لتنفيذ أي اتفاقيات قد يتوصلن إليها خلال هذه المشاورات، إضافة إلى سيطرة تنظيم الإخوان على الاجتماع المنعقد، ممثلاً في أعضاء المجلس".



تفاؤل حذر

وتعقد المباحثات الليبية في المغرب استكمالاً للجهود الدولية الهادفة لحلحلة الأزمة وبسط الاستقرار في ليبيا.

وقال مسؤول بالخارجية المغربية مساء الإثنين إن الحوار الليبي المنعقد في مدينة بوزنيقة سيتم تمديده ليوم أو أكثر حيث استمرت المباحثات الثلاثة.

ويأتي ذلك بعد أسابيع من زيارة كل من رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري ورئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إلى المغرب بدعوة من رئيس مجلس النواب المغربي كما يأتي بعد أسابيع من زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز للمغرب في إطار المشاورات التي تقودها مع مختلف الأطراف الليبية والشركاء الإقليميين والدوليين لإيجاد حل للأزمة هناك.